

منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل

مشددة المبيع باسمه أي المبيع العام الذي يعمه وغيره كبيع حجر معين بثمن قليل فتبين يا قوتا أو زمردا أو ألماسا فقد فاز به المشتري وليس لبائعه رده لأنه يسمى حجرا وأولى إن لم يسمه أصلا ولا فرق بين حصول الغلط بالمعنى المذكور من المتبايعين أو من أحدهما مع علم الآخر ومفهوم باسمه أنه لو سمي باسم غيره يرد وهو كذلك كبيع شيء باسم يا قوتا فتوجد حجرا فللمشتري رده وكبيع زجاجة فتوجد يا قوتا فللبائع ردها سئل مالك رضي الله تعالى عنه عن باع مصلى فقال المشتري أتدري ما هذا المصلى هو وا^١ خر فقال البائع ما علمت أنه خر ولو علمته ما بعته بهذا الثمن قال مالك رضي الله تعالى عنه هو للمشتري ولا شيء للبائع لو شاء لتثبت قبل بيعه وكذا لو باعه مرويا ثم قال لم أعلم أنه مروى إنما ظننته كذا وكذا لو قال مبتاعه ما اشتريته إلا ظنا أنه خر وليس بخز فهذا مثله وكذا من باع حجرا بثمن يسير ثم إذا هو يا قوتا أو زبرجدة تبلغ مالا كثيرا لو شاء استبرأه قبل البيع بخلاف من قال أخرج لي ثوبا مرويا بدينار فأخرج له ثوبا أعطاه إياه ثم وجده من أثمان أربعة دنانير هذا يحلف فيه ويأخذ ثوبه ابن رشد في سماع أبي زيد خلاف هذا أن من اشترى يا قوتا وهو يظنها حجرا ولا يعرفها البائع ولا المبتاع فيجدها على غير ذلك أو يشتري القرط يظنه ذهباً فيجده نحاسا فإن البيع يرد في الوجهين وهذا الاختلاف إنما هو إذا لم يسم أحدهما الشيء بغير اسمه وسماه باسم يصلح له على كل حال مثل قول البائع أبيعك هذا الحجر أو قول المشتري بعني هذا الحجر فيشتريه وهو يظنه يا قوتا فيجده غير يا قوتا أو يبيع البائع يظنه غير يا قوتا فإذا هو يا قوتا فيلزم المشتري الشراء وإن علم البائع أنه غير يا قوتا والبائع البيع وإن علم المشتري أنه يا قوتا على رواية أشهب ولا يلزم ذلك في الوجهين على ما في سماع أبي زيد وأما إذا سمى أحدهما الشيء بغير اسمه مثل قول البائع أبيعك هذه الياقوتا فيجدها